العلوم الاجتماعية

مجلّة دوريّة مُتخصّصة تصدر عن مركز الأبحاث في معهد العلوم الإجتماعيّة في الجامعة اللبنانيّة

العدد السابع أيار/مايو ٢٠٠١

- متى تكون الترجمة مجرد نقل آلي ، ومتى تصير إبداعاً
- البحث العلمي: الواقع والمتطلبات
- العمل التطوعي والتنمية الاجتماعية
- ماهية النخبة، دورها في المجتمع الديمقراطي والنظريات المتعلقة بها
- ثقافتنا وثقافتهم بلا موارية
- "الفاعل الاجتماعي" أساس النظر في التغييرات المجتمعية الحالية
- الدفقات السياحية وانعكاساتها المالية في لبنان ١٩٩٢-٢٠٠٠

محور: موضوعات في علم الاجتماع التربوي :

- التربية الجنسية المدرسية في لبنان: قراءة في سجال
- اجتماعات التربية والجماعات الصغيرة
- أهمية التوجيه المهني والاجتماعي
- العملية التربوية ودورها في بناء شخصية الناشئة

عرض كتب:

- "التنمية المحلية والقطاعية في لبنان"

فهرس المحتويات

الإفتتاحية

- متى تكون الترجمة مجرد نقل آلي ، ومتى تصير إبداعاً — محمد شيّا ٩
- البحث العلمي: الواقع والمتطلبات — نبيل سليمان ١٣
- العمل التطوعي والتنمية الاجتماعية — أحمد بعلبكي ٢٩
- ماهية النخبة، دورها في المجتمع الديمقراطي والنظريات المتعلقة بها — سهام صعب ٤٧
- ثقافتنا وثقافتهم بلا موارية — خليل احمد خليل ٥٧
- "الفاعل الاجتماعي" أساس النظر في التغييرات المجتمعية الحالية — سليمان الديراني ٦٧
- الدفقات السياحية وانعكاساتها المالية في لبنان ١٩٩٢-٢٠٠٠ — جوزيف شلّيطا ٩٣

محور: موضوعات في علم الاجتماع التربوي :

- التربية الجنسية المدرسية في لبنان: قراءة في سجال — عزة شرارة بيضون ١٦١
- اجتماعات التربية والجماعات الصغيرة — محمد عبد الهادي ١٨٧
- أهمية التوجيه المهني والاجتماعي — رجاء مكّي ٢٢٩
- العملية التربوية ودورها في بناء شخصية الناشئة — دولة خضر خنافر ٢٥١

عرض كتب:

- "التنمية المحلية والقطاعية في لبنان" — رشيد شقير ٢٦٥

التربية الجنسية المدرسية في لبنان: قراءة في سجال

عزه شرارة بيضون

تتناول هذه الدراسة السجال الذي انطلق العام الماضي بعد صدور المرسوم الجمهوري رقم ٢٠٦٦ القاضي بإلغاء فصل "التكاثر لدى الإنسان" من مادة "علوم الحياة" في منهاج السنة المتوسطة الثالثة .... بين مؤيدي ومعارضي "التربية الجنسية" المدرسية عندنا.

أ- وتصف الدراسة ، أولاً، وبالإستناد إلى:

- وثائق رسمية،
- مواد إعلامية،
- ومقابلات مع جهات تربوية رسمية ودينية ومع فعاليات صحية،

الوقائع المرتبطة بالمنهاج الرسمي للتربية الجنسية المدرسية: المسار الذي اعتمدته الجهات المعنية بإقرار هذا المنهاج، ومن ثم آلية اتخاذ القرار بإلغائه وما أحيط بهما (المسار والآلية) من سجال شارك فيه مسؤولون تربويون وناشطون ومرشدون صحيون، أكاديميون وأطباء ومعالجون نفسيون، رجال دين ودنيا، محبذون أو معارضون للتربية الجنسية المدرسية.

ب- وتقدم الدراسة، ثانياً، قراءة تحليلية في ثنايا هذا السجال باحثة، في مضمونه، عن:

- دوافع الجهات المتساجلة،
- الحيثيات المتضمنة في رؤيتها للمسألة،
- والأساليب التي اعتمدتها في صياغة مواقفها المعبرة عن رؤاها والتسويق لها.

مبينة موقع القيم الثقافية والدينية في صياغة السجال المذكور، ضمناً أو صراحة.

ج- تخلص الدراسة، أخيراً، إلى موضعة هذا السجال في سياق التجاذبات التي تشهدها ساحتنا الثقافية الإجتماعية بين مقاربتين للتحديات التي يطرحها علينا انتماؤنا القسري لـ "القرية الكونية الشاملة": الأولى التي تحملها قوى التقليد المتمثلة بالسلطات الدينية الرسمية والثانية التي تنتهجها مجموعة من المعنيين من تربويين وناشطين صحيين ومعالجين نفسيين الخ ، لا تملك تنظيم أو تأثير رجال الدين، لكنها تتحسس ضرورة إحداث تغييرات في البنى الثقافية والسياسية والقانونية والتربوية لتناسب التحديات المذكورة.

أولا: في الوقائع:

الإقرار الخجول والمعارضة الحاسمة

أ- المنهاج ومسار إقراره

طرحت مسألة التربية الجنسية، رسمياً[1] عندنا في سياق الإهتمام العام بالوقاية من السيدا. وأخذت، بذلك، منحى دفاعياً يهدف إلى تَحصين الشباب بما يلزم لمنع انتشاره. وقد قام أكثر من ثلاثين خبيراً ومستشاراً[2] من هيئات تربوية، صحية وإجتماعية مختلفة

(١) من المحاولات "غير الرسمية" لطرح مسألة التربية الجنسية نشير إلى اثنتين: الأولى مدرسية بمبادرة من الأستاذ الجامعي والمحلل النفسي منير شمعون في أوائل الستينات في المدارس الكاثوليكية حيث أرسى تقليداً من التوعية والتثقيف الجنسيين للأولاد بدءاً من سن العاشرة وحتى سنوات المراهقة. والثانية أهلية تمثلت بالسعي المثابر لـ "جمعية تنظيم الأسرة" لتثقيف وتوعية جنسيين للشباب والنساء على امتداد الأراضي اللبنانية. هذا التثقيف وتلك التوعية أخذا أسماء مختلفة عبر السنوات الثلاثين الماضية: تثقيف أسري، تربية سكانية، صحة إنجابية، صحة جنسية الخ. وتقوم الجمعية أيضاً بمشاركة الدولة في لجان معنية بالموضوع والسعي لإدماج التربية الجنسية، بما هي مكون رئيسي للتربية السكانية، في المناهج التربوية ما قبل الجامعية.

(٢) يمثل هؤلاء القطاعات التربوية المتنوعة عندنا: الخاص والرسمي، العلماني والطائفي بكل مذاهبه، المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية بالشؤون الصحية والتربوية، جمعيات أهالي التلاميذ الخ.. وقد حرصت الدولة ممثلة بالمركز التربوي للبحوث والإنماء إشراك هذه الفعاليات والقوى جميعاً لا بالنسبة لهذه المسألة فحسب، إنما أيضاً في صياغة المنهاج المدرسي ما قبل الجامعي الجديد كي يأتي متناسباً مع تطلعاتها، إلا أن جهات دينية ما لبثت أن انسحبت متخلفة عن المشاركة في اللجان المتخصصة لدى التطرق لمسألتي العلاقة بين الجنسين وإيقاف الحمل.

بإدارة المركز التربوي للبحوث والإنماء، وعلى مدى سنوات ثلاث، بوضع الخطوط العامة والتفصيلية لبرنامج "التربية للوقاية من السيدا والأمراض المنقولة جنسياً". وتحقق هذا البرنامج في حقيبة من أجزاء ثلاثة تناول أولها الناحية المعرفية، واختص الثاني بتنمية المهارات، فيما أفرد الثالث لتطوير المواقف والإتجاهات على التوالي. وتشكلت، بذلك، مادة تربوية متكاملة يمكن لواضعي المناهج، ومؤلفي الكتب، أو المدرسين استخدامها أو صياغة مواد مدرسية على منوالها.

هذا، وصيغت الأهداف التعليمية في هذه الحقيبة إجرائياً، وقدمت مضامينها على شكل موضوعات محددة. وهذه أرفقت بنماذج من طرائق للتعليم ومن نشاطات ومن اختبارات للتقويم. فجاءت بمجملها متآلفة مع روح المنهاج المدرسي ما قبل الجامعي الجديد، مفترضة متعلما ناشطاً لا متلقياً، معلماً محركاً، وصفا أقرب إلى ورشة العمل منه إلى الوضعية التلقينية التي كانت سائدة في مناهجنا المدرسية حتى أمد ليس ببعيد.

وتشتمل الناحية المعرفية من هذه الحقيبة على معلومات بيولوجية وصحية عن التكاثر لدى الإنسان وما يتعلق به: الأعضاء والوظائف، جهاز المناعة وآلية عمله، الأمراض المنقولة جنسياً، أسباب انتقالها وسبل الوقاية منها.

على أن ما يميزها (الحقيبة المذكورة) هو توجهها للتلميذ بكليته، ودعوتها المضمرة له للمشاركة في إرساء أسس معرفته؛ وهي تتوجه إليه بوصفه فرداً مسؤولاً، قادراً على فحص اختباراته والتأمل في تجاربه وصولاً إلى أخذ القرار السليم بشأنها، مستوحياً قيمه ومصلحته ومصلحة محيطه، لا إبراماً لإرادة من خارج إطاره المعرفي أو القيمي الخاص. فيأتي سلوكه، إذ ذاك، شخصياً مؤسساً على قناعة فردية لا تقليداً لنموذج "صالح" لكل الأشخاص ولكل المناسبات.

ما سبق، لا يعني أن المقاربة المعتمدة في الحقيبة المذكورة هي حرة تماماً على الصعيد القيموي. فهي تنطلق من ثوابت مضمرة ومبثوثة في ثنايا النصوص تتمثل بـ:

١. جعل الأسرة مرجعاً أساسياً في التوعية حول الأمور الجنسية.

٢. تنصيب الأسرة حامية أولى وفعلية بمواجهة انتشار السيدا، وحيث أن العلاقة الجنسية ضمن الزواج هي على رأس قائمة الوسائل لذلك.

٣. تأكيد أهمية تأجيل العلاقة الجنسية إلى ما بعد الزواج.

٤. ذكر الإجهاض وسيلة اضطرارية لوقف الحمل في إطار القانون اللبناني. الخ.

أي أن هذه المقاربة، وبرغم ما ذكرنا من احترام لمقدرة التلميذ وتربيته على أخذ القرار، تبث قيماً ثابتة وشائعة في "وجداننا الشعبي"، إذا صحّ التعبير، وترسم إطاراً يسور قراراته.

على هدي الحقيبة المذكورة جاء مضمون منهاج البيولوجيا للسنة الثالثة المتوسطة أي، للتلاميذ الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٤ عاماً في سن البلوغ وبداية المراهقة وذلك تحت عنوان "التكاثر لدى الكائن البشري" وملحقاته[٣].

هذا المنهاج تم تحقيقه في وحدة من الكتاب الرسمي لعلوم الحياة للسنة السابقة باللغتين الفرنسية والإنكليزية في فصول أربعـــة[٤]. ولا ضرورة للتأكيد أنها صيغت بطريقة علمية[٥].

وقد أضفت المسائل والتمارين والأنشطة الملحقة بالفصول بكل فصل أو فقرة ما يخفف من ثقل وطأة المصطلحات مجردة إياها، عبر التكرار، من الغربة ومن السوقية معاً ومعززة معناها العلمي.

---

(٣) يشتمل المنهاج على البلوغ ومظاهره التشريحية والفيزيولوجية وما يستتبع ذلك من شرح مقتضب للأعضاء التناسلية لدى الجنسين، دورة الطمث، التلقيح الخ. ويقترح المنهاج أن يقدم عرضاً سريعاً لوسائل منع الحمل مشترطاً وضعها في إطارها الإجتماعي والقانوني. يلي ذلك، عرض مقتضب للأمراض المنقولة جنسياً، السيدا من بينها، وإشارة سريعة إلى سبل الوقاية منها.

(٤) وهذه توسلت التصوير البياني للأعضاء التناسلية ووظائفها، والصور الفوتوغرافية في أحيان قليلة للدلالة على سلوكات وظواهر مرتبطة بالتكاثر (لتوائم حقيقيين، مثلاً، أو ليد مصابة بالسفلس).

(٥) تتجاور المصطلحات والتعابير التي تصف موضوع التكاثر، أسماء الأعضاء التناسلية بشكل خاص، مع الكلام السوقي والشتائم أحياناً. لذا يجهد المسؤولون التربويون للبحث عما هو ملائم ولا يثير النفور لدى المتكلم أو المتلقي. أنظر، مثلاً، البيان النهائي والتوصيات الصادرة عن الطاولة المستديرة حول "**أبعاد التوعية في إطار موضوع التثقيف الجنسي**" الذي نظمته جمعية تنظيم الأسرة في فندق البستان في ١٩٩٧/١١/٨.

ب- إلغاء التربية الجنسية المدرسية ومسوغاته:

هذا المنهاج على التربية الجنسية، بمعناها الأدنى الوقائي[٦]، لم يصمد في وجه القوى الرافضة له. فقامت "كتلة الوفاء للمقاومة"[٧] بتحرير خطاب إلى رئيس الوزراء (رقم الوارد ١١/٥٨٢٢ بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢٠) طالبة إلغائها، ومفندة فيه مسوغات هذا الطلب. وكانت مؤسسة العرفان التوحيدية (الدرزية) قد سبقتها بتوجيه كتاب إلى رئيس المركز التربوي للبحوث والإنماء في ١٩٩٩/٥/٣٠ يحمل الطلب نفسه. والإثنتان تملكان شبكة من المدارس للمراحل المتوسطة المعنية بهذا المنهاج. وكرت، إثر ذلك، سبحة الطلبات المماثلة قدمتها "أعلى المراجع الدينية" في البلاد إلى "أعلى المراجع السياسية" فيه.

إن الإعلان الصريح لهاتين الفئتين لا يعني أنهما المعترضتان الوحيدتان[٨]. إذ تلطى خلفهما جهات أخرى. فشكل إعلان هاتين الجهتين تخففا لهذه الجهات من عبء المجاهرة بموقف صريح من التربية الجنسية لا يتماشى وصورتها "الليبرالية" العامة.

ما هي مسوغات الرفض المعلنة؟

تعترض كتلة الوفاء للمقاومة على أن طلاباً تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٥ سنة سوف يدرسون مادة تحرضهم على الإنحراف. وبعد تسمية مواضيع المنهاج تدعو الحكومة (عبر

---

(٦) ندعوه "وقائياً" بالمقارنة مع الغاية المعلنة لبعض مناهج التربية الجنسية المدرسية المعتمدة في البلدان الصناعية المتقدمة ومضامينها، حيث تتجاوز مواضيعها "الجنس" إلى "الجنسانية" عاكسة القيم الليبرالية لهذه المجتمعات على الصعيدين الشخصي والإجتماعي. فيعلن بعضها أهدافاً تنطوي على التألق الجنسي للأشخاص في خياراتهم وسلوكهم في هذا المجال بمنحى يكاد خالياً تماماً من الأحكام القيمية. أنظر، مثلاً:

Schiller, Patricia, (1977) *Creative Approach to Sex Education And Counseling*, (second ed.), Association Press, N.Y., USA, p. 24.

(٧) وهذه تمثل تيار "حزب الله" في البرلمان اللبناني. ويجد بعض التربويين أن هذا الحزب يوظف رصيده المقاوم الوطني في إلزام الحكم والحكومة بوجهة نظره في مجالات متنوعة، التربية واحد منها.

(٨) هذا ما أكده لنا المدير الأعلى لمؤسسة العرفان التوحيدية في مقابلة خاصة. فهو تشاور مع مؤسسات تربوية دينية أخرى: (الكاثوليكية، المقاصد، العاملية، مدارس المهدي ألخ..) وشجعه كل واحد منها على كتابة الإعتراض الذي وجهه إلى المركز التربوي للبحوث والإنماء.

الوزير) إلى مشاركتها ملاحظة "فداحة المضمون بالعناوين فكيف بالتفاصيل" التي تجد أثرها مطابقاً لأثر الإعلانات الإباحية والأفلام البورنوغرافية.

أما مؤسسة العرفان التوحيدية فتؤكد أن دراسة "التكاثر لدى الإنسان" في المدرسة متعارضة مع القيم الدينية والأخلاقية ومحرضة على الحرية واستهوان الممارسة الجنسية. إن المادة البيولوجية المذكورة تلفت انتباه التلميذ إلى الجسد؛ وهو أمر غير مرغوب به في منهاج مدرسي حيث ينبغي العمل على تعزيز الروح والعقل والإنتصار لهما في الصراع مع النزوات لتحقيق رفعة الإنسان إلى رتبته. لذا وجب استبدال التربية الجنسية المدرسية بالتربية الدينية المدرسية.

وحيث طلبت الجهات الحكومية إلى المسؤولين في القطاع التربوي صياغة رد مناسب[٩] على هاتين الرسالتين، فقد صدر، على كل حال، مرسوم جمهوري رقم ٢٠٦٦ يقضي بـ "إلغاء كامل الفصل المتعلق بنقل الحياة عند الكائنات البشرية" في محتوى منهج علوم الحياة والأرض في السنة الثامنة من مرحلة التعليم الأساسي الخ .. وتعميمه على فروع السنة الثالثة الثانوية.

من بين مسوغات الإلغاء المذكور يبدو "اقتراح" الوزير الأوثق صلة بالموضوع. والوثائق التي بين أيدينا تبين أن الوزير استشار التربويين المعنيين بإقرار المناهج المدرسية الجديدة، التربية الجنسية من بينها؛ وأن ما رجح كفة الوجهة التي أخذها اقتراح الوزير لم تكن مضمون توضيحاتهم. هذه الوجهة جاءت، على الأرجح، تأثراً بما ارتآه قناعة "الأغلبية" في مجتمعنا. فهو يجد أن المجتمعات الروحية عندنا، ممثلة برؤسائها، قد عبرت، مجتمعة، عن رفضها للتربية الجنسية في مناهجنا؛ وهو لا يملك بإزاء هذا الرفض الأغلبي سوى مجاراته. لكنها مجاراة جزئية تمثلت بتأجيل المادة العلمية في السنة السابقة إلى السنة التاسعة وتعميمها على كل فروع البكالوريا اللبنانية، لا إلغائها كلياً[١٠].

---

(٩) وهو رد يفند مبررات الحاجة إلى التربية الجنسية في مجتمعاتنا المعاصرة من جهة، ويعيد استعراض العناوين الواردة في المنهج المذكورة ووسائل معالجتها العملية البعيدة عن الإباحية، من جهة أخرى.

(١٠) مقابلة خاصة مع وزير التربية والشباب والرياضة.

ج– في "مواجهة" الإلغاء:

في مواجهة الإلغاء المذكور، عبر مؤيدو التربية الجنسية المدرسية عن مواقفهم المناهضة بطريقتين اثنتين:

أولاً عبر الإعلام:

الأصوات والأقلام القليلة[١١] التي احتجت على منع التربية الجنسية عن التلامذة في عمر ١٢–١٤ سنة استندت في احتجاجها إلى ما يلي:

١. **الآلية الإعتباطية** التي اتصف بها قرار المنع. هذه الآلية استخدمت الصلاحيات الفجة للمراكز السياسية، متجاوزة الهيئات الإستشارية التي عملت طوال سنوات ثلاث على تحضير المنهاج المدرسي. واتّهم الصحافيون والأكاديميون والعاملون في الحقل الإجتماعي وزير التربية بتغليب مصالحه السياسية والإنتخابية الضيقة على مصلحة التلاميذ التربويـــة[١٢]. وانتقد آخرون الفعاليات الدينية لأنها تنازلت عن حقها في التأثير، بالنقاش الديموقراطي، في الهيئة الإستشارية التربوية لتمارس ضغوطاً سياسية على أهل القرار من خارجها[١٣]. وانتقد بعضهم، أيضاً، خضوع الدولة لتهويل رجال الدين وتكريسهم طرفاً حاسم التأثير في اتخاذ قرارات تربوية وهم لا يملكون المؤهلات العلمية الضرورية لذلك[١٤].

---

(١١) نذكر أن الإعلام هو القناة التعبيرية الرئيسية عن المواقف والآراء (المتضاربة، غالباً) في مجتمعنا اللبناني. وباستثناء مواضيع قليلة فإن الأرض الإعلامية مفتوحة على كل الإتجاهات. لكن الملفت أن النقاش حول التربية الجنسية جاء هزيلاً للغاية. وحين نقارن حجمه بحجم نقاش مسألة التربية الدينية والذي جاء في المدة نفسها تقريباً، نجد أن الكلام المرسل في نقاش التربية الجنسية في الإعلام المكتوب، مثلاً، لا يتعدى الـ ١٠٪ من نظيره في التربية الدينية. وحيث خصصت إحدى الجمعيات المدنية (حقوق الناس) يوما كاملا لنقاش "التربية الدينية" وحشدت له فعاليات دينية ومدنية وتربوية متنوعة، فهي لم تخصص يوما شبيها للتربية الجنسية. ولعل المحطة الأهم في التداول حول التربية الجنسية كانت في واحد من برامج الحوار المتلفزة ("**سيرة وانفتحت**"، تلفزيون المستقبل، بتاريخ ١٩٩٩/١١/٢٤) ضم ممثلين عن المعنيين مباشرة بإقرار منهاج التربية الجنسية المدرسية، ومن معارضين ومحبذين له.

(١٢) خ.ص.، "**معالي وزير التربية يلغي الثقافة الجنسية**"، جريدة السفير اليومية، ١٩٩٩/٩/٩.

(١٣) توفيق عسيران، الأمين العام لجمعية تنظيم الأسرة، مقابلة خاصة.

(١٤) ميشال السبع، "**مساهمتنا في العولمة الإيديولوجية**" جريدة السفير اليومية، ١٩٩٩/٧/٢٢.

٢. إلحاح **الحاجات الواقعية**: وقامت هذه الفعاليات بمخاطبة الرأي العام اللبناني باستعراضها نتائج دراسات وخبرات ومشاهدات على أرض الواقع تستوجب الإستجابة المقننة والمدروسة لحاجات التلاميذ في هذا السن. وهذه تتمثل بـ:

– الإحصائيات الكمية التي تبين نزوع الشباب في مجتمعنا لممارسة الجنس في سن مبكرة (٤٨٪ تحت سن العشرين). هذه الممارسات هي، على الأغلب، خارج مؤسسة الزواج لأن المسوحات الأخيرة تشير، من جهتها، إلى ارتفاع معدل سن الزواج لدى الجنسين عندنا. أي، أن منع التربية الجنسية عن التلامذة يضع فئة الشباب في دائرة الممارسات الخطرة[١٥].

– الإحصائيات المبعثرة تشير، أيضاً، إلى جهل أغلب الأمهات بالحقائق الجنسية. الأسرة، إذا، ليست المؤسسة الأفضل تأهيلاً للقيام بالمهمة[١٦].

– الدراسات الكمية والنوعية التي أجراها المركز التربوي للبحوث والإنماء (التربية الصحية والبيئية، ١٩٩٩)، خبرات المرشدات الصحيات، الخطوط الساخنة لدى بعض الجمعيات المعنية بالتوعية على مخاطر السيدا.. كلها تشير إلى "عطش" لدى الشباب لمعرفة أجسادهم ووظائفها الخ وخاصة ذوي الأعمار الصغيرة[١٧].

– إبراز واقعة تزايد الإنتهاكات الجنسية للأطفال عندنا، وكون التصدي لها يستدعي خفض سن التربية الجنسية إلى مرحلة الطفولة، لا إلغاءها في مرحلة البلوغ، كما حصل[١٨].

ثانياً: وهي "المواجهة" الأشمل. وتتمثل بـ**تجاهل قرار المنع** في المدارس الخاصة (وهذه تملك بعض الحرية في تسيير مناهجها) وحتى الدينية منها. ومن هذه ما يعتمد المناهج الفرنسية على نحو مواز للمناهج اللبنانية، وتقدم، تبعاً لذلك، ضرباً من التربية الجنسية

---

(١٥) اليسار راضي، منسقة الأنشطة الصحية في "منظمة الصحة العالمية" في حلقة البرنامج التلفزيوني "سيرة **وانفتحت**" المذكورة سابقاً.

(١٦) توفيق عسيران، في البرنامج التلفزيوني المذكور أعلاه.

(١٧) محبذو التربية الجنسية في البرنامج نفسه.

(١٨) ماري تيريز خير بدوي. معالجة نفسية وأستاذة جامعية في البرنامج التلفزيوني نفسه.

المقررة في المنهاج الفرنسي. ومنها ما كان يقدم تربية جنسية لا منهجية أو ما كان يلمس حاجة لتدريسها ولا يملك المادة المنهجية لذلك... هذه المدارس قررت تدريس الفصول التي حذفت عن التكاثر لدى الإنسان، ومنها من يقوم بتدعيمها بمحاضرات في التربية الجنسية، يقدمها اختصاصيون في الطب أو الصحة أو علم النفس الخ[١٩].

ثانياً: مدارات (themes) السجال

التبادل الكلامي العلني[٢٠] بين الجهتين العريضتين – واضعي منهاج التربية الجنسية أو محبذيها والداعين إلى إلغائها – لم يكن نقاشاً وإنما كان سجالاً بين موقعين ثابتين تضيق مساحة اللغة المشتركة بينهما إلى حد كبير. وتفضي القراءة التحليلية لمضمونه إلى رصد المدارات التالية:

أ– الواقع: مستقر أم عابر؟

ينطلق التربويون من الفئة الأولى من حاجات فرضها واقع حياتنا المعاصرة. هذه الحاجات تبدلت وتنوعت، برأيهم، على نحو لم تعد معه الضوابط التقليدية كافية للتأثير على مجاريها. وهي إذ تجتاحنا بمعزل عن إرادتنا، فإن إمكانية الحد من تأثيراتها السلبية تعتمد على العلم والتوعية المتكاملين.

أما الداعون إلى الإلغاء فينطلقون من موقع يرفض الإعتراف بأن الإجتياح المذكور هو

---

(١٩) نذكر على سبيل المثال لا الحصر: الثانوية العامة، الليسية الكبرى، شبكة مدارس القلبين الأقدسين.

(٢٠) من نافل القول أن التربية الجنسية كانت في أكثر البلدان التي اعتمدتها موضوعاً للنقاش والتبادل بين فئتين عريضتين: الداعين والرافضين. ففي الولايات المتحدة، مثلاً، استدعى إقرارها نقاشاً واستطلاعات للرأي ومؤتمرات عامة ومحلية، مهنة وأهلية، وعملاً دؤوباً من الجهات الرافضة والجهات المحبذة لحشد المؤيدين وتنظيمهم... وقد أقرت في الولايات الأميركية تباعاً وتبعاً لرأي الأكثرية في كل واحدة فيها. والجدير ذكره أن الجمعيات الدينية في الولايات المتحدة هي التي قادت حملة معارضة التربية الجنسية المدرسية. أنظر، مثلاً:

Stronk, David R. (1982), Discussing Sex in the Classroom: *Reading for Teachers, Natural Science Teachers Association*, Washington D.C.

حالة مستقرة بين ظهرانينا، أو أن مظاهره مرشحة للتآلف مع ثقافتنا الإجتماعية أو قيمنا المنبثقة عن الأديان السماوية. ويجدون في إدراج التربية المنهجية على الجنس إقراراً بسلطان هذا الإجتياح واستقراره. أن هذا الإقرار هو، برأي المعترضين على التربية الجنسية المدرسية، استسلام لعالم الغرب "الفاسد الإباحي" ووقوع، على غراره، تحت سطوة "الإنحرافات الجنسية الخطيرة".

ب- المعرفة الضابطة/ المعرفة المحرضة:

يستند منهاج التربية الجنسية على قاعدة علمية من البيولوجيا التشريحية والفيزيولوجية والوظائفية للتكاثر عند الإنسان. وينطوي ذلك على فرضية أن المعرفة العلمية شرط ضروري – وإن كان غير كاف – لضبط السلوك الجنسي لدى التلميذ؛ فمآل هذه الفرضية أن تزويد التلميذ بالمعلومات البيولوجية المرتبطة بغرائزه الجنسية يعزز احتمال لزومه سلوك جنسي آمن، والعكس بالعكس.

المفردات/ المصطلحات والتعبيرات الكلامية والبيانية التصويرية، الكلام عن الوظائف الطبيعية ووسائل التدخل في مسارها، عن ظروف إصابتها بالخلل أو المرض وسبل الوقاية منهما، المضمون التفصيلي للمعرفة العلمية ... هذه جميعاً كانت، بالتحديد، الهدف لهجوم الرافضين. وهم وجدوا، كما سبق وأثبتنا أن تداولها في الوضعية التعليمية يفضي إلى الإنحراف الأخلاقي لأنه مثير للغرائز ومحرض على سلوكات إباحية.

ج- سلطة التلميذ على ذاته/ سلطة الدين على الذات:

يطمح منهاج التربية الجنسية لأن يمركز سلطة القرار "السليم" في ذات التلميذ. فيزوده بالمعارف واضعاً إياها في حقل التفاعل مع موارده الذهنية والعاطفية والعلائقية والقيمية. ويعمل على جعل اكتساب هذه المعارف مناسبة لشحذ المهارات الضرورية لتطوير هذه الموارد المتداخلة على نحو متشعب ومتداخل في صياغة قراراته.

من جهتهم، يعبر الرافضون عن اعتقاد راسخ بأن التلميذ في عمر البلوغ وبداية المراهقة لا يملك ما يعينه – من ضوابط أخلاقية ومسلكية – على كبح جماح غرائزه الفائرة.

هذه الضوابط لا يمكن أن تكون، بدورها، شخصية أو خاصة بكل فرد. بل يتعين عليها أن تكون دينية، بالدرجة الأولى، ومرتبطة بقيم الجماعة التي ينتمي إليها. فارتباطها بالمقدس وحده، يعطيها صفة القسر الضروري للوقوف في وجه الجماح المذكور. وضبطها بقيم الجماعة يدعم الفرد وهو (أي، الضبط) ضروري، لدى بعض الجماعات، لإرساء تميزها.

د- جمهور موحد/ جماعات وطوائف:

لا يميز المنهاج التربوي الذي أقرته الدولة اللبنانية بين الطوائف والجماعات. هذا أمر بديهي. وهو صيغ بالتشاور مع ممثلين تربويين من هؤلاء جميعاً ليتوجه إليهم بوصفهم جمهوراً موحداً بإزاء التربية عامة والجنسية منها بوجه خاص.

لكن الرافضين يأخذون على المنهاج هذا التوحيد. فحاجات التلاميذ من "جماعتهم" لا تندرج في إطاره: من حيث الكم (dosage) من المعرفة والمعلومات، ولا من حيث الأسلوب، ولا، أخيراً، من حيث التوقيت.

ويقدم هؤلاء حججاً لرفضهم وثيقة الإرتباط بخصوصية جماعاتهم. ويتمثل جوهر هذه الحجج بأن جماعة الواحد منهم غير معنية بالمسوغات المقدمة لإقرار منهاجاً مدرسياً للتربية الجنسية:

١. إما لأن أسلوب حياة هذه الجماعة (المتمركزة في الريف، أساساً) يتّصف بالتعفف، وعن ممارسة الجنس تحديداً؛ أو لأن الكلام الصريح عن الجنس مرفوض جملةً وتفصيلاً لدى جماعتهم ويساهم استعراضه بالكلام والتصوير في سلب تنشئة أفرادها ركناً مهماً في آليتها "لأنه يسلب الأهل هيبتهم عند أولادهم"(٢١).

٢. أو لأن الضوابط الأخلاقية والمسلكية الدينية التي تتربى جماعة "الملتزمين" عليها هي ضمانة أكيدة في وجه الممارسات الجنسية الخطرة.. و"لعل الشباب من الطوائف الأخرى بحاجة للتربية الجنسية"، أما جماعة المتكلم، فلا.

---

(٢١) يفاخر أحد المربين في هذه الجماعة أن قائداً سياسياً من المذهب الذي ينتمي إليه، وهو مثل أعلى ومرجع سلوكي لجماعته، لم يمارس الجنس مع زوجته سوى مرة واحدة لغرض إنجاب ابنه الوحيد!. (مقابلة خاصة).

أخيراً، يقترح مسؤول في المدارس الكاثوليكية[٢٢] أن يتم التفريق بين المواضيع والطرق والوسائل التي تحصل بها مقاربة الموضوع وفقاً للمستويات الإجتماعية ووفقاً للمنطقة. "لا يمكن مقاربة الموضوع مع طلاب بيروت كما (مع) طلاب المناطق النائية".

هـ – حاجات التلاميذ وسبل تحديدها:

ترافق مع مشروع "التربية للوقاية من السيدا..." المذكور تكراراً دراسة[٢٣] أجراها المركز التربوي للبحوث والإنماء تناولت عينة (بالكوتا) من مدارس بيروت تهدف إلى الإستعلام عن سلوك الشباب الصحي والبيئي وصولاً إلى رصد المواضيع التي ينبغي إدراجها في المناهج المدرسية ما قبل الجامعية. وقد شملت التوصيات الناجمة عن نقاش المجموعات الهادفة (focus groups) – والتي تكونت من تلامذة من فئات أعمار ثلاث، أو من أمهات، متعلمي هذه الفئات أو أساتذتهم – طلب إدراج التربية الجنسية موضوعاً من بين المواضيع الصحية المدرسية. وهذه برزت، تلقائياً، دون تدخل محرك النقاش في هذه المجموعات، بل بالرغم من التعليمات الصريحة له بتجنب ذكرها.

وفي المدارس الخاصة التي تقدم ضرباً من التربية الجنسية، تنطلق العملية، في العادة، بالطلب إلى التلامذة كتابة أسئلة غفل عن التواقيع، ومن أي نوع، يرغبون في نقاشها. ويؤكد المسؤولون عن هذا الموضوع أن المواضيع المتعلقة بالجنس وبالجنسانية تبرز تلقائياً، ودائماً على وجه التقريب.

أخيراً، فإن "جمعية تنظيم الأسرة" التي ترعى، منذ ثلاثين سنة، نقاشات مع الشباب في أمور متنوعة قد لمست حاجتهم الماسة إلى التربية الجنسية. وهي رصدت هذه الحاجة بنتيجة استطلاعاتها لمعلوماتهم حول الموضوع. ويمكن معاينة ذلك في أرشيف وثائقها الممتد على سنوات طويلة.

---

(٢٢) مونسنيور زيدان في حديث مع سعدى علوه **"التربية الجنسية ضرورة علمية أم دعوة للإثارة؟"**، السفير ١٩٩٩/٧/١٣.

(٢٣) المركز التربوي للبحوث والإنماء، (١٩٩٩)، **التربية الصحية والبيئية: نتائج الدراستين النوعية والكمية** (أجريت ١٩٩٨).

تشير هذه الأمثلة المتفرقة إلى مقاربة من قبل الداعين إلى التربية الجنسية، على اختلاف انتماءاتهم ومشاربهم، تطمح لأن تكون منهجية ومتأنية ومستجيبة لحاجات حقيقية. وهي لا تكتفي بالتأمل في الوضعية القائمة، بل تلجأ إلى الإستطلاع عنها بالوسائل المختلفة لفحص انطباعاتها الأولية، وتسند قناعاتها بالإختبار والمشاهدة.

من جهتهم، يستمد المعترضون على إدراج "فصل التكاثر عند الإنسان" في منهج السنة الثالثة المتوسطة حججهم من مقولات أو **معتقدات** يردّدونها ويفترضون بداهة صحتها. ويجهر بعضٍ منهم بأنه ليس بحاجة لدراسات تستكشف حاجة التلميذ لأنه يستند إلى **المنطق** في أخذ قراراته. ويستند بعض آخر من هؤلاء إلى **مشاهداته** الخاصة، ومشاهدات غيره، ويحمل في جعبته **روايات** (anecdotes) يرفعها حججاً دامغة. الخ. ونعطي أمثلة على هذه جميعاً فيما يلي:

من المقولات أو **المعتقدات**:

"لا يمكن لأحد أن ينكر أن المعرفة الجنسية تؤدي إلى الممارسات الجنسية المبكرة"،

أو:

"أللغة والصورة هي دائماً محرضة على الفعل"،

أو:

"الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالجنس هي، على الدوام، تحريضية وتستفز على الفعل.

ومن محاجاتهم **المنطقية**، مثلاً:

المصادرة الأولى: لما كانت الأديان السماوية تحرم ممارسة الجنس خارج الزواج.

المصادرة الثانية: ولما كان عمر الإناث والذكور في المرحلة الدراسية المتوسطة هو، في مجتمعنا اللبناني الحالي، ما قبل مرحلة الزواج.

إستنتاج أول: التلميذ في هذه السن لا يحتاج إلى معرفة جنسية.

إستناج ثانٍ: لا داعي للتربية الجنسية في هذه المرحلة العمرية.

إستنتاج ثالث: ويمكن الإكتفاء بأحكام الطهارة المتعلقة بالبلوغ وبإستنكار شديد لكل أنماط الشواذات والتحريمات الجنسية (اتقاء لتعرض الطفل للإنتهاكات).

ومن مواضيع **الروايات** ما يتناول، مثلاً:

١. فعالية تربية ابن الراوي، المعارض للتربية الجنسية المدرسية، على الإنضباط المسلكي في وجه المغريات على السلوك الجنسي غير السليم (كمشاهدة أفلام إباحية بالرغم من أنه يعرف كلمة السر للإنترنت. فلا حاجة، (يستنتج الراوي، ويدعونا معه لنستنتج)، لتربية جنسية.

٢. كفاءة الراوي الشخصية في تقديم تربية جنسية مختصرة وكافية لإبنته. يمكن (يستنتج الراوي، ويدعونا معه لنستنتج) إيلاء مهمة التربية الجنسية للوالدين، فلا حاجة بنا لتربية جنسية مدرسية الخ.

و- المصطلحات واختلاف مدلولاتها:

من دواعي غلبة السجال على النقاش بين الطرفين تباين في مدلولات المصطلحات المستعملة. ولعل "الجنس" هو أكثر المصطلحات تعرضاً لذلك: ففيما يستعمل من قبل محبذي التربية الجنسية بالمعنى الشامل لكل ما يتعلق بالجنس أو ما يترتب عنه، يؤثر ويتأثر به، بسائر مواضيعه من الإخصاب إلى الحمل والإرضاع والولادة ومترتباتها الصحية، وبأشكاله الطفولية والراشدة، وبتمظهراته الإنفعالية والعاطفية والعلائقية، في السواء والمرض والإنحراف الخ من أمور يصعب حصرها في هذا المجال... فهو يستعمل في خطاب الرافضين بمعناه الأضيق: الجماع بين الراشدين الذكر والأنثى[٢٤].

وحيث تأتي المصطلحات الجنسية في خطاب التربويين والمؤيدين في سياق ينم عن قصد في الإرسال وتوقع لتلق حياديين تمامًا، فإن المصطلحات نفسها في خطاب الرافضين تقع في حقل دلالي يضج بالقيم، مستدعية الكلام عن الأخلاق والدين، عن الفساد والروحانية، عن الغرب والشرق الخ، ومثقلة بالأحكام القيمية دون تحفظ.

---

(٢٤) في البرنامج التلفزيوني المذكور تكراراً، شهدنا مشادة كلامية بين المعالجة النفسية بدوي وبين الطبيب نزار رضا حول جنسانية الأطفال بين اعتبارها واقعة "مثبتة علمياً" وبين نقض وجودها إلا "في عقل فرويد المنحرف". وإذ تعطي المعالجة بدوي مثلاً يتناول تساؤل الأطفال عن مصدر وجودهم، (من أين أتيت؟)، يتبين للمشاهد شمول مفهوم "الجنس" إجابة الأهل الصحيحة عن سؤال الأطفال بالجنسانية المذكورة، واقتصار معناها لدى الطبيب على المشاعر والسلوكات الجنسية الراشدة.

ز- الآخر وحجته:

يتصف التبادل الكلامي من الطرفين – المؤيدين والرافضين سواء بسواء – بأمر لافت: ينحو كل منهما إلى تجنب جوهر حجة الآخر المقابل وإلى تجاهل إطاره المرجعي مصدراً، في الوقت نفسه، "قيمه" الخاصة به موحياً بإستئثاره بها دون الآخر. ونقدم مثلاً على ذلك، ما يشي به دفاع رجال الدين عن "القيم الروحية والمجتمعية" من جهة، وما ينطوي عليه دفاع الداعين إلى التربية الجنسية عن "الثوابت العلمية" من جهة ثانية، بوصف كل منهما (القيم أو الثوابت) حكراً لجماعته. وفي السياق نفسه، يتجاهل رجال الدين واقع حال جماعتهم المناقض لتصوراتهم عنه، خاصة إذا كان التجاهل هذا يخدم حجتهم؛ فيما يركز الداعون إلى التربية الجنسية على واقع الحال دون الإلتفات الوافي لدور القيم الدينية والثقافية في التأثير على ذلك الواقع وتبديله. فتضاف، بنتيجة ذلك، عوائق في سبيل التفاوض والحوار بينهما.

ح- تبسيطية الثنائيات / غموض التعقيد:

حاولنا أن نبين أعلاه، الإختلافات التي تحكم مقاربة التربية الجنسية المدرسية على المسرح التربوي عندنا. وحيث أن الفاعلين (actors) الرئيسيين هم: واضعو المناهج المدرسية ما قبل الجامعية بإشراف المركز التربوي للبحوث والإنماء من جهة، يقابلهم في جهة مقابلة ومعارضة بعض شبكات المدارس الدينية الخاصة فإن هذه الإختلافات بين هؤلاء وأولئك بدت، في عرضنا، حاسمة بصدد المدارات المختلفة المرتبطة بالموضوع.

على أن الأمر أكثر تعقيداً. وتتمثل تعقيداته بما يلي:

١. المعلن وغير المعلن:

إن المعلن في هذا السجال بين الطرفين لا يتطابق تماماً مع الذي لا يعلن[٢٥]؛ وهو ما

(٢٥) لا يسع أي باحث أن يثبت قولاً من هذا النوع. كيف يسعني، مثلاً، أن أؤكد للقارىء أن أكثر من يد امتدت، خلال المقابلات التي أجريتها لكتابة هذه الدراسة، إلى آلة التسجيل لتقفلها ليتسنى للشخص

لمسنا في المقابلات التي أجريناها مع مسؤولين من الطرفين: تراجعاً في حدة اللهجة الرافضة لدى رجال الدين وموقفا قابلا للتفاوض لدى المسؤولين في المركز التربوي.

فحيث أبدى أحد الرافضين، مثلاً، في كتابه إلى وزارة التربية رفضًا قاطعاً وتصلباً كاملاً حيال إدماج فصل "التكاثر..." في المنهج المدرسي برمته، فهو لم يمانع شفاهاً وبعد النقاش بأن يدرس نوع من التربية الجنسية في توقيت مناسب، بوسائل وطرق مناسبة، وبواسطة مدرسين أكفاء مدعمين بضوابط أخلاقية معينة.

أيضاً، تدرس المدارس الكاثوليكية ضرباً من التربية الجنسية، كما أنهم كانوا السباقين إلى إقرار برنامج "التوعية الجنسية" تحت إشراف المحلل النفسي والأستاذ في جامعة القديس يوسف د. منير شمعون في أوائل الستينات؛ لكنهم لم يتوانوا، مع ذلك، على "تشجيع" المدير التربوي في مدارس العرفان الدرزية لتقديم الإعتراض الشديد اللهجة الذي ذكرنا مراراً[٢٦].

من جهته، يعترف المدير المسؤول عن مشروع "التربية للوقاية من السيدا..."[٢٧] إن حدود إمكانات المركز والمهام الجسيمة التي ألقيت على عاتقه في مرحلة العبور إلى المناهج المدرسية الجديدة وضعت الإهتمام بمسار إقرار التربية الجنسية في مرتبة دون الأولويات. ومن الأمور التي كان ينبغي إيلاؤها اهتماماً، مثلاً، العمل على استعادة مشاركة الفعاليات التربوية الدينية في مسار إقرار المنهاج الجنسي المدرسي بعد أن انسحبوا في مرحلة مبكرة، احتجاجاً.

٢. فروق ضمن الطرف الواحد / الجماعة الواحدة:

لا يتسم أي من الطرفين المتقابلين: لا القابلين ولا الرافضين بالإتساق أو التناغم فيما

المقابل أن يقول كلاماً "على الهامش". هذا وقد أسر إلي أحد العلمانيين الذين قابلتهم أنه بات يرفض مشاركة رجال الدين في الندوات التلفزيونية لأنه سئم من تكرار تأكيدهم له "على هامشها" أنهم موافقون على كل كلمة قالها (بخصوص مسألة "حساسة")، وأن امتناعهم عن الموافقة على آرائه سببه أنه "من غير الجائز قول هذه الأمور علناً!"

(٢٦) الشيخ سامي أبو المنى، المدير التربوي لمؤسسة العرفان التوحيدية، (مقابلة خاصة).

(٢٧) د. مصطفى ياغي، (مقابلة خاصة).

بين المنتمين إليه، وفي كل الأحوال. إذ نجد فروقاً بين دوافع ومسوغات المواقف التي أتخذها كل من الرؤساء الروحيين للمذاهب السني والدرزي والشيعي (ممثلاً بحزب الله) بإزاء هذه المسألة. ويمكن معاينة ذلك في المقابلات الصحافية القليلة[٢٨] التي رصدت آراء أعلام منهم:

فحيث يجد رئيس المحكمة الإستئنافية الدرزية العليا أن "لا ضرورة للتربية الجنسية في المدارس، فجدودنا تزوجوا وأنجبوا وعاشوا حياتهم بدون تربية جنسية..."، فإن السيد محمد حسين فضل الله "رحب صراحة في بعض كتبه، بالتربية الجنسية بشرطها وشروطها". كذلك فإن موقف علم آخر من المذهب الشيعي هو السيد محمد حسن الأمين أكد أن "سحب التربية الجنسية من المناهج كمن يغطي رأسه في الرمال" .. والموقفان الشيعيان المذكوران يختلفان، بدورهما، عن الموقف التربوي لـ "كتلة الوفاء للمقاومة" الشيعية، هي أيضاً، المذكور آنفة.

من جهة ثانية، نشير إلى أن رئيس المركز التربوي للبحوث والإنماء الذي رعى صياغة المناهج المدرسية الجديدة هو غير رئيسه الحالي؛ وهذا الجديد أعلن لدى تسلمه منصبه في أواخر السنة الماضية تحفظه عنها. لكنه، مقتنع شخصياً بحق التلميذ في المعرفة الجنسية الملائمة لسنه – وعلى "منهاج التربية الجنسية" بصيغته التي أقرت. وهو، مع ذلك، يرى[٢٩] أن المحرمات (taboos) السائدة في مجتمعنا تفرض علينا تأجيل هذه المعرفة إلى مرحلة لاحقة. ولا ضرورة للتذكير أن المركز التربوي هو المسؤول الفعلي والمعنوي عن إطلاق المناهج الجديدة، التربية الجنسية من بينها[٣٠].

٣. الحيرة واليقين:

يقرن معارضو التربية الجنسية المدرسية موقفهم صراحة، أو ضمناً، بالدعوة إلى إحياء التربية الدينية المدرسية لأنها، برأيهم، المحصن الأوفر فعالية بمواجهة الممارسات الجنسية

---

(٢٨) سعدى علوة، ذكر سابقا.

(٢٩) د. نمر فريحة، رئيس المركز التربوي للبحوث والإنماء. (مقابلة خاصة).

(٣٠) لا يستغرب اللبنانيون تجميد مسؤول جديد في موقع رسمي لمشاريع أو لقرارات بدأت مع (أو أخذت في) مسؤول (أو عهد) سابق فهذه تكاد تكون القاعدة في المؤسسات الرسمية.

الخطرة؛ وهو حال الشباب من جماعتهم. إلا أنهم، مع ذلك، في حيرة من أمرهم. هذه الحيرة مصدرها عجزهم المعلن أمام تدفق المعلومات الجنسية وشبه الجنسية من وسائل الإعلام والإتصال المنتشرة، باعترافهم، بين تلامذتهم. وهم، يعترفون، أيضاً، أنهم لا يملكون استراتيجية فعالة لمواجهة ذلك التدفق. وتراهم ينتظرون حلولا لهذه المشكلة العملاقة من الدولة؛ ويضربون مثلاً عليها مراقبة المواد الإعلامية والإعلانية أو فرض ضرائب عالية على اقتناء الدش الخ... سعياً لوقف تدفق المعلومات على التلامذة. ولكنهم مدركون سلفاً استحالة ذلك؛ الأمر الذي يخفف من يقينهم بصواب إلغاء التربية الجنسية المدرسية. فيدعو بعضهم إلى البحث عن بدائل وحلول، فيما يعلن البعض الآخر استهجانه إسراع الدولة إلى إلغاء التربية الجنسية المدرسية برمتها، حيث كان المطلوب إعادة النظر في المنهاج ليس إلا.

ثالثاً: ما وراء السجال:

تنازع القيم وتفاوت المقاربات

في وقائع المسار الذي انتهى بإقرار منهاج التربية الجنسية، في آلية إلغائه، في طبيعة السجال ومداراته بين الفريقين العريضين من التربويين والمعنيين من رجال دين ومثقفين وأكاديميين... في هذه جميعاً تعبير عن أسلوبين متقابلين في التعامل مع رياح التغيير الوافدة إلينا من العالم بالطيب والسيء سواء بسواء.

فبينما يتماهى فريق مع التوجهات العالمية في رصد ظواهر الواقع المعاصر وسبل التعامل معها، يختار الثاني أن يلجأ إلى مخزونه التربوي – الثقافي (الدين، أساساً) راصداً عبر عدسته مظاهر هذا الواقع مستعيناً بأطره المرجعية في التعامل معه.

ولا نعجب إذا استدعى الكلام عن التربية الجنسية في خطاب الرافضين كلاماً عن التربية الدينية وضرورتها. فتلازم الإثنين – الدين والجنس – في الديانتين المسيحية والمسلمة، (وفي غيرهما، ربما) هو أمر ثابت[٣١]. فالذات الأخلاقية، والدينية استطراداً تنبني

(٣١) Bouhdiba, Abdelwahab, (1975), *Sexality in Islam*, Routledge & Kegan Paul, London, tr. By Alan Shreidan, 1985.

(is constructed) من خلال قمع النزوات الجنسية المبكرة والأولية، وقوننة المتطورة منها. هذا القمع وتلك القوننة لا يلبث كل منهما أن يستدخل إلى الذات على شكل تحريمات لتصبح ملكاً للذات لا خارجة عنها وفاعلاً رئيسياً في أسلبة وجودها[٣٢]. وفي مذهب التحليل النفسي، مثلاً، يستوي هذا الإستدخال (introjection) عاملاً محدداً في تحقيق المخلوق البشري لإنسانيته؛ لأنه السبيل إلى انتمائه للمجتمع الإنساني: عالم القانون والنظام. ولأن القانون والنظام وثيقا الإرتباط بالثقافة الإجتماعية للجماعة، انتفض الرافضون لتربية جنسية مسقطة من علْ ("parachuted") ؛ لأنها، برأيهم، مشوبة بـ **قيم** المجتمع الذي أنتجها، حتى في حدودها العلمية الدنيا وهي متعارضة، إذن، مع قيم مجتمعاتنا.

على أن القيم المبثوثة في ثنايا التربية الجنسية المقترحة (كما جاء في الحقيبة التي أصدرها المجلس التربوي للبحوث والإنماء) لا تتعارض مع القيم الدينية، كما سبق وبينا. فيبدو للملاحظ وكأن المسألة لا تتعلق، من وجهة نظر رجال الدين، بالقيم نفسها بقدر ما تتعلق بـ **مصدرها** وبصفة **الناطق** بها:

فإذا قدمت في سياق علمي، وقام بعرضها مدرسو مادة علوم الحياة، مثلاً، فستكون الغلبة، برأيهم، للوجهة "الإباحية والمحرضة على الإنحراف" في المادة العلمية. لكنها على لسان رجال الدين، وفي إطار المرجعية الدينية (التورية والتحريم والتلقين) واقعة في موقعها الملائم، القامع والمانع. ولعل موقف رجال الدين الحاد من التربية الجنسية المدرسية ناجم عن احتجاجهم على سلبهم "امتياز" تعليمها وسلبهم، تالياً، سلطة تمثيلهم للمقدس في ناحية أساسية من الوجود الإنساني.

تندرج مسألة التربية الجنسية لشبابنا في سن البلوغ – بداية المراهقة – في سياق أعم من سيرورات شهدتها قطاعات من مجتمعنا في السنوات القليلة الماضية نذكر منها: معركة الزواج المدني، النضال من أجل حقوق المرأة، مناهضة العنف الموجه ضد النساء، التشريع من أجل الحد من تشغيل الأولاد ومن انتهاكهم أو تعذيبهم الخ.. هذه السيرورات تتظلل

(٣٢) Foucault, Michel, (1984), *The History of Sexuality* (vol. 2And 3), Vintage Books Edition, N.Y., tr. By Robert Hurley, 1990.

بالصراع العام بين قوى الحداثة والتقليد الذي عاد فاشتد في زمن العولمة الحالي. لكنها تجتمع، بالإضافة إلى ذلك، على خصوصية تتمثل بالنزوع لإبراز قضايا الناس في "المجال الأسري **الخاص**" ودفعها إلى عهدة "المجال **العام**"، السياسي والقانوني المدني خاصة.

وفيما يطول إلى التلميذ في سن البلوغ / بداية المراهقة فإنه ما زال موضوعاً لهيمنة "الخاص" ودفعها إلى عهدة زالمجال العامز ، السياسي والقانوني المدني خاصة.

وفيما يطول إلى التلميذ في سن البلوغ / بداية المراهقة فإنه ما زال موضوعاً لهيمنة "**الخاص**" الأسري، إحدى المعاقل الأخيرة والأثيرة لرجال الدين عندنا؛ هذا "الخاص" ما زال خاضعاً في تشريعاته، للمذاهب الدينية ولمؤسساتها التي تدافع بشراسة فريدة عن مواقعها. وهي شراسة تجلت، بخاصة، في معركة الزواج المدني على شكل هجوم شنه رجال الدين على خصومهم تمثل بتشويه مواقف هؤلاء ومطالبهم وتهييج الناس، من على المنابر الدينية، عليهم، طالبين منهم "طي صفحة المشروع أصلاً"[٣٣]. ولا تختلف، نوعاً، ردود فعل الرافضين من رجال الدين في مسألة التربية الدينية المدرسية. أما الكم فجاء هزيلاً تبعاً لهزال رد فعل الراغبين بها من جهة، ولسرعة استجابة الحكومة لمطالب المطالبين بالإلغاء، من جهة ثانية.

على صعيد آخر، اعتمدت التربية الجنسية المدرسية في المجتمعات الأخرى، الصناعية منها والنامية سواء بسواء، استراتيجية من ضمن أخرى لمواجهة مشاكل ملحة لعل أهمها حمل المراهقات خارج مؤسسة الزواج، الأمراض المنقولة جنسياً (السيدا، على رأسها) والإنفجار السكاني. ومن الثابت أن حجم المشاكل وانتشارها بات خطراً يهدد أمن المجتمعات التنموي والصحي. هذا الخطر كان عاملاً حاسماً في تحييدها بإزاء منظومات القيم الثقافية والإجتماعية السائدة، أي بوضعها خارج دائرة "العيب والحرام" وبجعلها في التداول العام: موضوعاً للدراسة وهدفاً للمعالجة.

وفي مجتمعنا اللبناني، يعد انتشار مرض نقص المناعة (السيدا) الأكثر خطراً على أمنه الصحي؛ وهو خطر لا يمكن تجاهله، لا بسبب مميزات مجتمعنا الخاصة في مضمار السلوك

---

(٣٣) بيضون، أحمد، (١٩٩٩)، **تسع عشرة فرقة ناجية: اللبنانيون في معركة الزواج المدني**، دار النهار، بيروت، صفحة ٣٢.

الجنسي، إنما بسبب ماهية المرض وسبل انتشاره. وهو ما تنبه إليه التربويون والعاملون في المجال الصحي الذين اقترحوا التربية الجنسية المدرسية، من بين استراتيجيات وقائية أخرى. فجاءت معارضة إقرارها لتبين أن الإرتباط بين السلوك الجنسي ومنظومات القيم – الدينية منها، بخاصة – التي ترعى تنظيم هذا السلوك لا يزال وثيقاً؛ وأن القوى الحاملة لهذه المنظومات لا ترى ضرورة ملحة لفك الإرتباط بينهما.

من جهة ثانية، تفتقر الدراسات التي توثق لإنتشار الأمراض المنقولة جنسياً عندنا إلى الدقة والشمول؛ فيفتقد التربويون والعاملون في المجال الصحي القاعدة المعلوماتية الضرورية لتعيين درجة إلحاح المسألة. هذه القاعدة وذلك التعيين ضروريان لأنهما يوفران الوسيلة التي تمكن هؤلاء (التربويين والعاملين في المجال الصحي) من مقارعة سطوة القيم الثقافية والدينية السائدة واحتكار القوى الحاملة لها ساحة القرار.

إن فتور "معركة" التربية الجنسية المدرسية وسرعة حسمها بالإلغاء لم يكن بسبب التأثير الكبير الذي مارسه رجال الدين فحسب، بل سببه أيضاً تراجع محبذيها أمام سطوة هؤلاء. ولا ننسى أن رجال الدين عندنا يملكون التنظيم والموقع السياسي والسلطة التاريخية وقنوات التأثير. لذا فهم، كانوا غالباً، الغالبين في الصراعات التي خاضوها ضد الفئات المدنية. ويكامل هذه الغلبة ويعززها **افتقار** الدعاة الى التربية الجنسية المدرسية إلى وسائل **تنظيم وتحريك** القوى المختلفة ذات المصلحة في إقراراها: المجالس الأهلية في المدارس الرسمية والخاصة، المرشدين الصحيين والتربويين والنفسانيين العاملين في هذه المدارس، أساتذة علوم الحياة، المنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات مرتبطة بالمسألة: تنظيم الأسرة والوقاية من السيدا ومناهضة العنف والإنتهاك والتعذيب الخ بالإضافة إلى رجال الدين الداعمين لعلمنة التربية الجنسية.

وإذ يسع الإعلاميين[٣٤] أن يتذمروا من واقع الحال الذي تجلى في "معركة" التربية الجنسية المدرسية، وإذ يملك الأكاديميون ترف التعجب[٣٥] من عجز مجتمعهم عن حل

---

(٣٤) العويط، عقل، "**جريمة التربية الجنسية**"، ملحق النهار الأسبوعي، السبت ٢٥ أيلول، ١٩٩٩.

(٣٥) فياض، منى، "**رجال الدين والتربية الجنسية**"، جريدة النهار، الخميس، ٢ أيار، ٢٠٠٠

مشاكله في هذا المجال، فإن العاملين في التربية والناشطين الإجتماعيين في المجالات الصحية خاصة مسؤولون عن البحث عن حلول لها. ولعل رفع التبادل الكلامي من مستنقع السجال الذي رسا فيه بين الطرفين المتقابلين في "معركة" التربية الجنسية المدرسية إلى مستوى النقاش الفعلي يشكل خطوة أولى على طريق ذلك البحث.

المقابلات

- **ندى الأغر نجا**: منسقة التربية الصحية والبيئية في المدارس، منظمة الصحة العالمية،
- **نمر فريحة**: رئيس المركز التربوي للبحوث والإنماء،
- **مصطفى ياغي**: المنسق العام للعلوم في المركز التربوي للبحوث والإنماء،
- **توفيق عسيران**: الأمين العام لجمعية تنظيم الأسرة،
- **سامي أبو المنى**: المدير التربوي لمؤسسة العرفان التوحيدية،
- **مصطفى قصير**: المدير التربوي لمدارس المهدي،
- **ديانا أبو لبدة**: مدرسة علم الحياة ومرشدة نفسية في الثانوية العامة، بيروت،
- **كلود غريب**: نفسانية مدرسية في الليسية الكبرى،
- **روبير رزق**: مدرس في جامعة القديس يوسف ونفساني مدرسي في مدرسة القلب الأقدس (كفر حباب)،
- **منير شمعون**: أستاذ في جامعة القديس يوسف ومحلل نفسي،
- **كامل دلال**: أستاذ في الجامعة اللبنانية الأميركية ومدير الشؤون التربوية في جمعية المقاصد الإسلامية،
- **أميرة برغل**: مرشدة دينية في ثانوية البتول، الضاحية الجنوبية،
- **رياض دكروب**: أستاذ تعليم ثانوي رسمي ومؤلف كتاب "علوم الحياة" للسنة المتوسطة الثالثة الصادر عن المركز التربوي للبحوث والإنماء،
- **أسامة حداد**: مسؤول الشؤون الدينية في جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية،
- **محمد يوسف بيضون**: وزير التربية والشباب والرياضة.

المراجع

- SCHILLER Patricia, (1977),*Creative Approach to Sex Education and Counseling*, (second ed.), Association Press, N.Y., USA.
- BOUHDIBA Abdelwahab, (1975) *Sexuality in Islam*, Routledge & Kegan Paul, London, tr. By Alan Shreidan, 1985.
- FOUCAULT Michel, (1984), *The History of Sexuality* (vol. 2 and 3), Vintage Books Edition, N.Y., tr. By Robert Hurley, 1990.
- STRONK David R. (1982) , *Discussing Sex in the Classroom: Reading for Natural Science Teachers Association*, Washington D.C. Teachers.

– بيضون، أحمد، (١٩٩٩)، **تسع عشرة فرقة ناجية: اللبنانيون في معركة الزواج المدني**، دار النهار، بيروت.

– المركز التربوي للبحوث والإنماء، (١٩٩٩)، **التربية الصحية والبيئية: نتائج الدراستين النوعية والكمية** (أجريت ١٩٩٨).

مواد إعلامية:

– "**سيرة وانفتحت**" (حلقة متلفزة للحوار)، تلفزيون المستقبل، بتاريخ ١٩٩٩/١١/٢٤.

– عقل العويط، "**جريمة التربية الجنسية**"، ملحق النهار الأسبوعي، السبت ٢٥ أيلول، ١٩٩٩.

– مني فياض، "**رجال الدين والتربية الجنسية**"، جريدة النهار اليومية، الخميس، ٢ أيار، ٢٠٠٠.

– سعدى علوه، "**التربية الجنسية ضرورة علمية أم دعوة للإثارة؟**"، جريدة السفير اليومية، ١٩٩٩/٧/١٣.

– ميشال السبع، "**مساهمتنا في العولمة الإيديولوجية**"جريدة السفير اليومية، ١٩٩٩/٧/٢٢.

– خ.ص.، "**معالي وزير التربية يلغي الثقافة الجنسية**"، جريدة السفير اليومية، ١٩٩٩/٩/٩.

وثائق غير منشورة

– مجموعة من الخبراء التربويين والصحيين، (١٩٩٨)، **التربية للوقاية من السيدا والأمراض المنقولة جنسيا**، (حقيبة من أجزاء ثلاثة)، المركز التربوي للبحوث والإنماء ومنظمة الصحة العالمية، بيروت.

– المرسوم الجمهوري ٢٠٦٦، "**إلغاء الفصل الأول من محتوى منهج علوم الحياة والأرض**" للسنة الثامنة من مرحلة التعليم الأساسي"، الجريدة الرسمية (لبنان)، العدد ٢، ٢٠٠٠/١/٣، صفحة ٦٧.

– كتلة الوفاء للمقاومة، "**ملاحظات حول بعض مواد البرامج الجديدة**"، رسالة موجهة إلى وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة – المصلحة الإدارية المشتركة، رقم ١١/٥٨٢٢، ورد بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٩٩.

- وثيقة إحالة (رسالة كتلة الوفاء للمقاومة المذكورة أعلاه) إلى رئيس قسم العلوم في المركز التربوي للبحوث والإنماء، رقم ١٦٦/ع هـ، بتاريخ ١٩٩٩/٧/١.
- مؤسسة العرفان التوحيدية، رسالة موجهة إلى المركز التربوي للبحوث والإنماء (حول موضوع التربية الجنسية المدرسية)، تاريخ ١٩٩٩/٥/٣٠.
- رئيس قسم العلوم في المركز التربوي للبحوث والإنماء، **رد على رسالة مؤسسة العرفان التوحيدية**، رقم ١٤٤/ع هـ، بتاريخ ١٩٩٩/٦/١٤.
- مجموعة من الخبراء التربويين، (١٩٩٧)، **مناهج التعليم العام ما قبل الجامعية وأهدافها**، الجريدة الرسمية (مرسوم رقم ١٠٢٢٧)، ١٩٩٧/٨/٥، بيروت.
- **ملخص مداولات اجتماع فريق خبراء حول برمجة التربية الجنسية**، الإتحاد العالمي لتنظيم الوالدية – إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ١٦–٢١ كانون الأول، ١٩٧٤.
- مريم سليم، "(التاريخ غير مذكور)، "**معلومات حول التربية الجنسية في ثلاث مدارس رسمية في العامين ١٩٨٢ و ١٩٨٣**، جمعية تنظيم الأسرة.
- عائشة حرب زريق، (التاريخ غير مذكور) "**الصحة الجنسية من وجهة نظر نفسية اجتماعية**"، محاضرة في جمعية تنظيم الأسرة.
- منير شمعون، (التاريخ غير مذكور)، "**التربية الجنسية في المدرسة**"، محاضرة في جمعية تنظيم الأسرة.
- هشام مشرفية، (١٩٩٠)، "**خلفية نظرية حول إدخال التربية الجنسية في المناهج – التجربة الأوروبية**"، جمعية تنظيم الأسرة، (قسم البرامج والتدريب).
- "**البيان النهائي والتوصيات للطاولة المستديرة حول أبعاد التوعية في إطار الموضوع الجنسي**"، جمعية تنظيم الأسرة، فندق البستان – بيت مري، لبنان، ١٩٩٧/١١/٨

les Sciences Sociales

Revue publiée par le Centre des Recherches à l'Institut des Sciences Sociales (U.L.)

No 7 - Mai 2001